المبحث الاول

المجلس التأسيسي العراقي

بعد وصول الامير فيصل الى العراق كمرشح لتولي عرش العراق جرى حديث حول كيفية انتخاب الملك وهل يجرى من قبل مجلس تأسيسي او تشريعي . ففي ٨ تموز ١٩٢١ كتب رئيس الوزراء الى المندوب السامي يسأل فيه عن السبب الذى ادى الى تأخير اكمال النظام الموقت لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي . وفي اليوم نفسه اجاب المندوب بقوله « لاشك انه لابد من انعقاد المجلس التأسيسي قريبا لسن قانون اساسي للبلاد » . وقد اهملت فكرة دعوة مجلس تأسيسي او تشريعي لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء .

وفي خطاب التتويج قال الملك فيصل الاول ان اول عمل يقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، وان هذا المجلس هو الذى سيضع دستور استقلال البلاد على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية وبعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، وبرم المعاهدة بين العراق وبريطانيا .

وجاء في المادة الاولى من لائحة الانتداب البريطاني على العراق ان المنتدب يضع في اقرب وقت لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا اساسيا للعراق يعرض على مجلس عصبة الامم للمصادقة عليه فينشره سريعا . وهذا القانون يسن بمثورة الحكومة الوطنية وبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم ، ويحتوى على مواد تسهل تدرج العراق وترقيته كدولة مستقلة .

وجاء في المادة الثالثة من المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى التي كان القصد من عقدها ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة انه يوافق ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ ذلك القانون الذى يجب ان لا يحتوى على ما يخالف نصوصي تلك المعاهدة ، وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الضمير التامة وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط ان لا تكون مخلة بالاداب والنظام العموميين وكذلك يكفل ان لا يكون هناك ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين او لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران او مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغتها الخاصة على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية تشريعية كانت او تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية ..

بعد التوقيع على المعاهدة العراقية – البريطانية في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ رأى الملك فيصل والحكومة العراقية ان الوقت قد حان لجمع المجلس التأسيسي . ففي ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ صدرت الارادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر المواد

الثلاث على الترتيب الاتي : –

١ – دستور المملكة العراقية ٠

٢ – قانون انتخاب مجلس النواب ٠

٣ – المعاهدة العراقية – البريطانية ٠

والشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتدأ من ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ ٠

ولكن بسبب معارضة الشعب للمعاهدة ووجود بعض الظروف الشاذة انتشرت الدعوة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي ، وصدرت بعض فتاوى رجال الدين لتحريم الاشتراك فيها مالم تستجب الحكومة لطلب الغاء الادارة العرفية (اى سياسة الارهاب البريطانية في العراق) واطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المفتشين البريطانيين من الالوية واعادة المنفيين الى وطنهم والسماح بتأليف الجمعيات ، ولذلك اجلت الانتخابات . اقترح وزير الداخلية عبد المحسن السعدون اتباع سياسة الحزم والشدة ولكن مجلس الوزراء رفض الاقتراح فاستقال الوزير ثم استقالت وزارة النقيب الثالثة ٠ الف عبد المحسن السعدون وزارته الاولى

فقررت الاستجابة لمطاليب الشعب قبل اجراء الانتخابات فجعلت مقر المفتشين الاداريين في بغداد ، واصدر المندوب السامي امره بارجاع المنفيين الى هنجام واعلن ان الاحكام العرفية كانت قد الغيت منذ زمن بعيد ٠ وقررت الحكومة نفي الشيخ مهدى الخالصي وبعض اتباعه الى خارج العراق ، وغادر العراق ايضا بعض علماء الدين في كربلاء والنجف ٠ وقررت الوزارة اجراء الانتخابات ابتداء من ١٢ تموز ١٩٢٣ وقد تم فعلا انتخاب المنتخبين الثانويين ٠

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون وتلتها وزارة جعفر العسكرى الاولى التي قررت اجراء انتخاب نواب المجلس التأسيسي في ٢٥ شباط ١٩٢٤ ٠ افتتح المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وكان عدد اعضائه مئة . القى الملك خطاب العرش ، ثم انتخب المجلس عبد المحسن السعدون رئيساً له . جاء في خطاب العرش دعوة المجلس للنظر في امور جوهرية هي الاسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها وذكرها على الترتيب الاتي :

١ – البت في المعاهدة العراقية – البريطانية ٠

٢ – سن الدستور العراقي ٠

٣ – سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي ٠

وكان تقديم البت في المعاهدة بطلب من المندوب السامي البريطاني مؤكداً على ان لا يحتوى الدستور من المواد والمبادئ مايتعارض مع مواد المعاهدة ٠

ابرام المعاهدة :

في ٢ نيسان ١٩٢٤ قدم ، بكتاب رسمي ، جعفر العسكرى رئيس الوزراء الى عبد المحسن السعدون رئيس المجلس التأسيسي المعاهدة والبروتوكول الملحق بها والاتفاقيات الاربع المتفرعة عنها راجيا عرضها على المجلس للنظر فيها وابرامها في اقرب وقت ممكن مبررا ذلك بان فيها تأمين أستقلال العراق وتمكين بريطانيا من ادخاله في عصبة الامم وحسم مشكلة الموصل بمعاونة بريطانيا وعصبة الامم .

عند مناقشة المعاهدة اقترح انتخاب مندوب واحد عن كل لواء (محافظة) كلجنة لتدقيق المعاهدة . قررت هذه اللجنة ان تدرس الوثائق التي تبودلت بين الحكومتين العراقية والبريطانية وسماع آراء اعضاء الوزارة ، وسماع آراء المندوبين ثم وضعت تقريرا ٠

جابهت المعاهدة معارضة شديدة من الشعب ولجأت الحكومة الى الارهاب ٠ ورفض المندوب السامي كما رفضت الحكومة البريطانية طلب اجراء بعض التعديلات على المعاهدة قبل ابرامها ولكنها وعدت بانها ستكون بعد الابرام مستعدة لان تبحث بروح الاعتدال في كل ما يرغب فيه من التعديلات في الاتفاقية المالية ٠ ولكن الشعب استمر بالمعارضة وقامت مظاهرة حول بناية المجلس التأسيسي في الكرخ وحدث تصادم بين الاهلين وقوات الشرطة والجيش . ثم حضر المندوب السامي هنرى دوبس الى بناية المجلس ووعد النواب تحريريا بان الحكومة البريطانية مستعدة للنظر في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية بما يتفق والسخاء المعروف عن الشعب الانكليزى ٠ وفي الوقت نفسه هدد المندوب السامي العراق وذلك بارساله نسخة من كتاب وزارة الخارجية البريطانية الى مجلس عصبة الامم الذى قالت فيه انه في حالة رفض العراق للمعاهدة ستحصل من مجلس العصبة على تفويض لاجل اتخاذ ترتيب اخر بدلا من المعاهدة ٠ وحدد المندوب السامي يوم ١٠ حزيران كآخر موعد لقبول المعاهدة اورفضها ٠ في ٩ حزيران ١٩٢٤ أجتمع الملك فيصل مع مندوبي المجلس التأسيسي وطلب اليهم ان لا يتركوا فيصلا معلقا بين السماء والارض ٠ وفي ١٠ حزيران أجل المجلس اجتماعه الى اليوم التالي فهدد المندوب السامي باصدار تشريع يحل المجلس التأسيسي واحتلال

بناية المجلس . ولذلك اجتمع (٦٩) مندوبا في ليلة العاشر من حزيران ، تلى تقرير المعارضين وفيه طلب قبول التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير لجنة المعاهدة ولا سيما مايخص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وطالبوا بتقديم التعديلات بشكل ملحق ، واخذ ضمان عن الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها . وتلى تقرير الموالين وفيه ان المجلس التأسيسي رأى كثيرا من المواد في المعاهدة والاتفاقيات ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤليات التحالف و لكنه يعتمد و يثق بشرف حكومة بريطانيا ونبالة الشعب البريطاني وان العراق يقبل بتصريحات الحكومة البريطانية بانها بعد ابرام المعاهدة ستعدل بالسرعة الممكنة الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف المعروفين عن الشعب البريطاني ، ولذلك يوصي المجلس مجلس العراق بالدخول فورا بمفاوضة الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات التي اقترحتها لجنة المعاهدة في المجلس ، وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لاحكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها .

وقد قبل لمعاهدة (٣٧) مندوبا و خالفها (٢٤) وامتنع عن التصويت (٨) مندوبين

القانون الاساسي العراقي :

في ٣ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء لائحة القانون الاساسي الى رئيس المجلس التأسيسي لعرضه على المجلس ، وفي ٧ نيسان قرر المجلس تأليف لجنة من اعضائه تمثل الالوية لتدقيق اللائحة . تم احالتها على المجلس فأقرها بعد تعديلات طفيفة في ١٠ تموز ١٩٢٤ ، وقد جاء مطابقا لاغراض الانتداب ، ولم يتضمن ما يناقض اغراض المعاهدة العراقية – البريطانية . تضمن القانون الاساسي مقدمة وعشرة ابواب . تضمن الباب الاول (حقوق الشعب) بعض المبادئ اهمها : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة ، وان الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق ، وان المساكن مصونة من التعرض ، وان حقوق التملك مصونة وان السخرة المجانية والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة ممنوعة بتاتا ولا ينزع ملك احد الا لاجل النفع العام وبشرط التعويض عنه تعويضا عادلا ، وان للعراقيين حرية أبداء الرأى والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات ، وان الاسلام دين الدولة الرسمي ، وان العربية هي اللغة الرسمية .